# مراعاة القوانين والأنظمة عند تدقيق البيانات المالية

# CONSIDERATION OF LAWS AND REGULATIONS IN AN AUDIT OF FINANCIAL STATEMENTS


| المحتويات | الفقرات |
|---|---|
| مقدمة | 8-1 |
| مسؤولية الإدارة للالتزام بالقوانين والأنظمة | 10-9 |
| نظرة المدقق حول الالتزام بالقوانين والأنظمة | 13-11 |
| الإبلاغ عن عدم الالتزام | 38-32 |
| الانسحاب من مهمة التدقيق | 40-39 |
| ملحق : مؤشرات باحتمال حدوث عدم الالتزام | |


يتم تطبيق المعايير الدولية للتدقيق عند تدقيق البيانات المالية كذلك يتم تطبيقها بعد تكييفها حسب الضرورة، لتدقيق المعلومات الأخرى ذات العلاقة.

تحتوي المعايير الدولية للتدقيق على المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية (مؤشرة ومنضدة بحرف مطبعي اسود وثخين)، كذلك فإنها تحتوي على الإرشادات ذات العلاقة على شكل شروح وإيضاحات ومعلومات أخرى. إن المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية يجب أن تفسر وتؤول حسب سياق الكلام الوارد في الشرح والتفسير والتي توفر إرشادات لغرض تطبيقها.

ولغرض فهم وتطبيق المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية والإرشادات المتعلقة بها، فإن من الضروري الأخذ بعين الاعتبار النص الكامل للمعيار الدولي للتدقيق مع كافة الشروحات والمواد الأخرى التي يتضمنها ذلك المعيار، وليس فقط الاعتماد على النص المنضد بالحروف المطبعية السوداء الثخينة.

في الظروف الاستثنائية، قد يرتئي المدقق بأن من الضرورة التخلي عن المعيار الدولي للتدقيق لكي يتمكن من تحقيق الهدف من التدقيق بشكل اكثر فعالية. في مثل هذه الحالات، على المدقق أن يكون مستعداً لتبرير هذا التخلي.

ومن المفضل أن يتم تطبيق المعايير الدولية للتدقيق في الأمور المادية فقط.

ان وجهة نظر القطاع العام والتي تصدرها لجنة القطاع العام في الاتحاد الدولي للمحاسبين مدرجة في نهاية المعيار الدولي للتدقيق، في حالة عدم وجود وجهة نظر للقطاع العام فإن المعيار الدولي للتدقيق قابل للتطبيق من كافة النواحي الجوهرية للقطاع العام.

**مقدمة**

1. الغرض من هذا المعيار الدولي للتدقيق هو وضع معايير وتوفير إرشادات تتعلق بمسؤولية المدقق حول مراعاة القوانين والأنظمة عند تدقيق البيانات المالية.

2. **عند تخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق، وكذلك عند تقييم وإبلاغ نتائج التدقيق، فإن على المدقق الإدراك بأن عدم التزام المنشأة بالقوانين والأنظمة قد يؤثر بشكل أساسي على البيانات المالية**. ومع ذلك ، فأنه لا يمكن التوقع بان عملية التدقيق ستؤدى إلى اكتشاف عدم الالتزام بكافة القوانين والأنظمة. أن اكتشاف عدم الالتزام، بغض النظر عن أهميته، يتطلب النظر بإمكانية علاقته بنزاهة الإدارة أو الموظفين وإمكانية تأثيره على الجوانب الأخرى لعملية التدقيق.

3. إن اصطلاح (عدم الالتزام ) كما هو مستعمل في هذا المعيار الدولي للتدقيق، يشير إلى أعمال السهو أو الأعمال الارتكابية التي قامت بها المنشأة تحت التدقيق، أما بقصد أو بدون قصد، والتي هي مخالفة للقوانين والأنظمة السائدة. وتتضمن هذه الأعمال معاملات قامت بها المنشأة أو باسمها أو لمصلحتها بواسطة إدارتها أو موظفيها. ولأجل هذا المعيار الدولي للتدقيق فان عدم الالتزام لا يتضمن التصرف السيئ الشخصي (الذي لا علاقة له بأنشطة عمل المشروع ) من قبل مدراء المنشأة أو موظفيها.

4. إن اعتبار العمل يشكل عدم التزام، هو قرار قانوني يتجاوز عادة الكفاءة المهنية للمدقق ويوفر التدريب والخبرة وفهم المنشأة والقطاع الذي تنتمي إليه، أساسا لتعرف المدقق على أن بعض الأعمال التي تصل لعلمه قد تشكل عدم التزام بالقوانين والأنظمة. إن قرار اعتبار عمل معين يشكل عدم التزام ، يتم عادة بناء على نصيحة صادرة من خبير مؤهل بمزاولة القانون وذي معرفة بالموضوع ولكنه في نهاية المطاف يقرر فقط من قبل المحكمة.

5. تختلف علاقة القوانين والأنظمة بالبيانات المالية اختلافا كبيرا. حيث تحدد بعض القوانين والأنظمة شكل ومضمون البيانات المالية للمنشأة أو المبالغ التي يجب أن تسجل أو الإفصاح الذي يتم في تلك البيانات. بينما تلزم القوانين والأنظمة الأخرى الإدارة على الالتزام بها، أو تضع الشروط التي يسمح بموجبها للمنشأة بإدارة عملها. إن بعض المنشآت تعمل في قطاعات متخمة بأنظمة كثيرة ( كالمصارف والشركات الكيماوية )، بينما المنشآت الأخرى مشمولة بالقوانين والأنظمة التي لها علاقة بالنواحي التشغيلية للعمل بشكل عام (مثل المنشآت المتعلقة بالسلامة والصحة والتوظيف المتماثل). أن عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة قد تنتج عنه عواقب مالية على المنشأة كالغرامات والمقاضاة . . .الخ. وعموما كلما كان عدم الالتزام بعيدا عن الأحداث والمعاملات التي تنعكس عادة على البيانات المالية، كلما كان المدقق أقل إدراكا له أو تمييزا لإمكانية حدوثه.

6. تختلف القوانين والأنظمة من بلد إلى آخر. وعليه فإن الحسابات القومية ومعايير التدقيق ستكون على الأرجح محددة بشكل اكبر بالقوانين والأنظمة من تعلقها بالتدقيق.

7. إن هذا المعيار الدولي للتدقيق ينطبق على عمليات تدقيق البيانات المالية ولا ينطبق على المهمات الأخرى التي يكلف بها المدقق بشكل خاص لاختبار مدى الالتزام بقوانين وأنظمة معينة وتقديم تقرير منفصل بذلك.

8. إن الإرشادات المتعلقة بمسؤوليات المدقق للنظر في الاحتيال والأخطاء عند تدقيق البيانات المالية قد تضمنها المعيار الدولي للتدقيق (240) الموسوم (الاحتيال والخطأ ).

**مسؤولية الإدارة للالتزام بالقوانين والأنظمة**

9. إن الإدارة مسؤولة عن التأكد من أن فعاليات المنشاة تسير حسب القوانين والأنظمة. كما أن مسؤولية منع واكتشاف عدم الالتزام تقع على الإدارة أيضا.

10. فيما يلي بعض السياسات والإجراءات التي قد تساعد الإدارة على الإيفاء بمسؤولياتها لمنع واكتشاف عدم الالتزام:

- مراقبة المتطلبات القانونية والتأكد من أن إجراءات التشغيل قد صممت لمقابلة هذه المتطلبات.
- تأسيس وتشغيل أنظمة ملائمة للرقابة الداخلية.
- وضع قواعد سلوكية للعمل، والإعلان عنها واتباعها.
- التأكد من أن الموظفين قد تدربوا بشكل ملائم على قواعد العمل هذه وفهموها.
- مراقبة الالتزام بقواعد العمل واتخاذ الإجراءات التأديبية المناسبة تجاه الموظفين الذين لا يلتزمون بها.
- تعيين مستشارين قانونيين للمساعدة في مراعاة المتطلبات القانونية.
- الاحتفاظ بسجل يتضمن القوانين المهمة التي على المنشأة الالتزام بما ضمن اختصاصها القطاعي، إضافة إلى سجل بالشكاوى .

*وفى المنشآت الكبيرة قد تستكمل هذه السياسات والإجراءات بإعطاء مسؤوليات ملائمة إلى:*

- وظيفة التدقيق الداخلي.
- لجنة الرقابة.

**اعتبارات المدقق حول الالتزام بالقوانين والأنظمة**

11. لا يعتبر المدقق، ولا يمكن أن يعتبر، مسؤولا عن منع عدم الالتزام. على أن أجراءات التدقيق السنوية قد تكون، مع ذلك، رادعة.

12. إن عملية التدقيق عرضة لمخاطر لا يمكن تجنبها، تتعلق بعدم إمكانية اكتشاف بعض الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية حتى لو تم تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق بالشكل الملائم، ووفقا للمعايير الدولية للتدقيق. وتكون عرضة المخاطرة أعلى بالنسبة إلى المعلومات الأساسية الخاطئة الناتجة من عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة بسبب عدة عوامل منها ما يلي:

- هناك عدة قوانين وأنظمة تعود بالدرجة الأولى إلى اوجه تشغيلية للمنشأة ، وليس لها، عادة ، تأثير مهم على البيانات المالية ولا يمكن أن تجلب انتباه النظام المحاسبي أو نظام الرقابة الداخلية.
- إن فعالية إجراءات التدقيق تتأثر بالقصور الذاتي للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية وباستعمال العينات.
- معظم الأدلة التي يحصل عليها المدقق مقنعة وليست حاسمة بطبيعتها.
- عدم الالتزام قد يتضمن تصرفا مصمما لإخفائه، كالتواطؤ والتزوير والتعمد بعدم تسجيل المعاملات، وقيام الإدارة بتجاوز الضوابط أو التحريف المقصود للحقائق المقدمة إلى المدقق.

13. **عملا بالمعيار الدولي للتدقيق (200) الموسوم (الهدف والمبادئ العامة التي تحكم تدقيق البيانات المالية)، على المدقق أن يخطط وينفذ عملية التدقيق بأسلوب الشك المهني ، مدركا بان التدقيق قد يكشف حالات أو أحداثا تؤدى إلى الاستفسار عما إذا كانت المنشأة تلتزم بالقوانين والأنظمة أم لا.**

14. تمشيا مع بعض المتطلبات القانونية الخاصة ، قد يتطلب من المدقق على وجه الخصوص، وكجزء من عملية تدقيق البيانات المالية، الإبلاغ فيما إذا كانت المنشأة تلتزم ببعض فقرات القوانين أو الأنظمة. في مثل هذه الحالات ، على المدقق أن يخطط لعمل اختبارات للتأكد من الالتزام بهذه الفقرات.

15. **لغرض التخطيط لعملية التدقيق، على المدقق الحصول على فهم عام للإطار القانوني والنظامي الملائم للمنشأة والقطاع العائدة له ، ومدى التزام المنشأة بهذا الإطار.**

16. للحصول على هذا الفهم العام، على المدقق أن يدرك بشكل خاص بأن بعض القوانين والأنظمة قد يكون لها تأثير جوهري على عمليات المنشأة. أي أن عدم الالتزام ببعض القوانين والأنظمة قد يسبب توقف نشاط المنشأة ، أو يجعل استمرار المنشأة موضع تساؤل. مثلا إن عدم التزام المنشأة بالحصول على رخصة رسمية أو سند آخر لتنفيذ عمليات المنشاة قد يكون له مثل هذا التأثير (مثلا بالنسبة للمصارف وعدم التزامها بمتطلبات رأس المال أو متطلبات الاستثمار).

17. لغرض الحصول على الفهم العام للقوانين والأنظمة الأنظمة فإن على المدقق إن يقوم عادة بالآتي:

- استعمال المعرفة بالأعمال الحالية للمنشأة والقطاع العائدة له.
- الاستفسار عن اهتمام الإدارة بسياسات وإجراءات المنشأة المتعلقة بالالتزام بالقوانين والأنظمة.
- الاستفسار من الإدارة عن القوانين أو الأنظمة التي قد يتوقع أن يكون لها تأثيرا جوهريا على عمليات المنشأة.
- مناقشة الإدارة للسياسات والإجراءات المتبناة لتحديد وتقييم واحتساب المطالبات القضائية والتقديرات .
- مناقشة الهيكل القانوني والنظامي مع مدققي الشركات التابعة في الأقطار الأخرى (مثلا، في حالة مطالبة الشركات التابعة بالالتزام بتعليمات الشركة الأم فيما يخص الأوراق المالية).

18. **بعد حصول المدقق على الفهم العام، عليه اتخاذ إجراءات للمساعدة في تحديد أمثلة على عدم الالتزام بهذه القوانين والأنظمة، وذلك في حالة الأخذ بعدم الالتزام عند إعداد البيانات المالية، وعلى وجه الخصوص:**

- **الاستفسار من الإدارة فيما إذا كانت المنشأة ملتزمة بهذه القوانين والأنظمة .**
- **فحص المراسلات الجارية مع السلطات المانحة لإجازة العمل أو المنظمة له .**

19. **إضافة لذلك، على المدقق أن يحصل على أدلة إثبات كافية ومناسبة حول الالتزام بهذه القوانين والأنظمة، والتي أقر المدقق بتأثيرها على تحديد المبالغ الجوهرية والإفصاح عنها في البيانات المالية. وعلى المدقق امتلاك فهم كاف لهذه القوانين والأنظمة لغرض الأخذ بها عند تدقيق التأكيدات المتعلقة بتحديد المبالغ التي ستسجل والإفصاح الذي سيتم.**

20. مثل هذه القوانين والأنظمة تكون راسخة ومعروفة للمنشأة وللقطاع العائدة له، وتؤخذ بعين الاعتبار على أساس متكرر كلما صدرت البيانات المالية. هذه القوانين والأنظمة قد تتعلق، مثلا، بشكل ومحتوى البيانات المالية، أو تتضمن متطلبات خاصة للقطاع، أو حسابات للمعاملات الخاصة بالمقاولات الحكومية، أو التراكم أو التمييز لمستحقات ضرائب الدخل أو تكاليف التقاعد.

21. عدا ما تم شرحه في الفقرات 18، 19، 20 لا يقوم المدقق بأي اختبار أو اتخاذ أية إجراءات أخرى حول التزام المنشأة بالقوانين والأنظمة نظرا لأن ذلك يعتبر خارج نطاق تدقيق البيانات المالية.

22. **على المدقق الانتباه لحقيقة كون الإجراءات المطبقة لغرض إعطاء رأي في البيانات المالية قد تظهر له أمثلة على احتمال وجود عدم التزام بالقوانين والأنظمة.** ومن أمثلتها، الإجراءات التي تتضمن قراءة محاضر الاجتماعات والاستفسار من إدارة المنشأة والمستشار القانوني عن المقاضاة والمطالبات والتقديرات، حيث يتم بعدها إجراء اختبارات جوهرية لتفاصيل المعاملات أو الأرصدة .

23. **على المدقق الحصول على إقرارات خطية بأن الإدارة قد كشفت للمدقق عن كافة حالات عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة ، المعروفة أو المحتملة ، والتي سيؤخذ تأثيرها بعين الاعتبار عند إعداد البيانات المالية.**

24. في حالة عدم وجود دليل معاكس ، فأن من حق المدقق الافتراض بان المنشأة ملتزمة بهذه القوانين والأنظمة والإجراءات المتبعة.

*إجراءات عند إكتشاف عدم الإلتزام*

25. يتضمن الملحق المرفق بهذا المعيار الدولي للتدقيق أمثلة حول أنواع المعلومات التي قد تستدعي انتباه المدقق والتي قد تشير إلى حدوث عدم الالتزام.

26. **عندما يطلع المدقق على معلومات تفيد باحتمال وجود أمثلة على عدم الالتزام ، عليه التعرف على طبيعة الفعل والظروف التي حدثت بموجبها والمعلومات الكافية الأخرى ، وذلك لغرض تقييم إمكانية تأثير ذلك على البيانات المالية.**

27. عند تقييم إمكانية التأثير على البيانات المالية، على المدقق النظر إلى:

- العواقب المالية المحتملة كالغرامات والعقوبات والأضرار والتهديد بمصادرة ملكية الأصول وإيقاف نشاط المنشأة بالقوة والمقاضاة.
- فيما إذا كانت العواقب المالية المحتملة تتطلب الإفصاح.
- فيما إذا كانت العواقب المالية المحتملة من الخطورة بحيث قد يبدى المدقق ارتياباً من صحة (وعدالة عرض) البيانات المالية.

28. **عندما يعتقد المدقق بإمكانية وجود عدم الالتزام عليه توثيق النتائج ومناقشتها مع الإدارة.** ويتضمن توثيق النتائج نسخا من السجلات والمستندات وتثبيت المناقشات الشفهية كتابيا، إن كان ذلك مناسبا.

29. في حالة عدم تقديم الإدارة معلومات مرضية بأنها ملتزمة فعلا، فإن على المدقق التشاور مع محامي المنشأة حول تطبيق القوانين والأنظمة في مثل هذه الظروف والتأثير المحتمل لها على البيانات المالية . وفى حالة عدم ملائمة التشاور مع محامى المنشأة أو عندما لا يقتنع المدقق بالرأي، فعليه التشاور مع محاميه الخاص للنظر فيما إذا كان هناك انتهاك للقانون أو النظام يتضمن إمكانية وجود عواقب قانونية ، وما هي الخطوات الأخرى، إن وجدت، التي على المدقق القيام بها.

30. **في حالة عدم الحصول على معلومات كافية بشأن الشك بعدم الالتزام فان على المدقق النظر بتأثير الافتقار إلى أدلة الإثبات على تقريره.**

31. **على المدقق النظر إلى ما ينطوى عليه عدم الالتزام في علاقته بالجوانب الأخرى في عملية التدقيق، وعلى الأخص مصداقية إقرارات الإدارة.** وبهذا الخصوص على المدقق إعادة النظر بتقديرات المخاطر وصحة إقرارات الإدارة وذلك في حالة عدم اكتشاف عدم الالتزام بواسطة الضوابط الداخلية أو إن إقرارات الإدارة لم تتضمنها . إن مضامين أمثلة معينة على عدم الالتزام المكتشف من قبل المدقق سوف تعتمد على علاقة ارتكاب واخفاء العمل، إن وجد، مع إجراءات ضبط معينة ومستوى الإدارة أو الموظفين الضالعين فيهما.

**الإبلاغ عن عدم الالتزام**

*إلى الإدارة*

32. **على المدقق ، وبأسرع وقت ممكن إبلاغ عدم الالتزام الذي علم به إلى لجنة الرقابة ومجلس الإدارة والإدارة العليا، أو الحصول على دليل بأنه قد تم إبلاغهم به بالشكل المناسب.** ومع ذلك فإن المدقق يحتاج إلى عمل ذلك في الأمور التي ليس لها صلة أو الأمور التافهة، وقد يصل إلى اتفاق مسبق حول طبيعة الأمور التي عليه الإبلاغ عنها.

33. **إذا اعتقد المدقق بان عدم الالتزام كان بشكل مقصود وجوهري ، فعليه إبلاغ نتائج عمله بدون تأخير.**

34. **في حالة شك المدقق بان بعض أعضاء الإدارة العليا، ومن ضمنهم أعضاء في مجلس الإدارة متورطون في عدم الالتزام ، فعليه إبلاغ الأمر إلى المستوى الأعلى للسلطة، إن وجد في المنشاة ، كلجنة الرقابة أو المجلس الإشرافي.** أما في حالة عدم وجود سلطة أعلى، أو إذا أعتقد المدقق بأن تقريره قد لا يؤخذ به أو عدم تأكده من الشخص الذي يوجه إليه التقرير فعلى المدقق في مثل هذه الحالات دراسة الحصول على استشارة قانونية.

*إلى المستفيدين من تقرير المدقق حول البيانات المالية*

35. **إذا استنتج المدقق بأن عدم الالتزام له تأثير جوهري على البيانات المالية ولم يتم عكسه بشكل ملائم في تلك البيانات، فعليه أن يعطى رأيا متحفظا أو رأيا معاكسا.**

36. **في حالة قيام المنشاة بمنع المدقق من الحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة لغرض تقييم فيما إذا كان عدم الالتزام، الذي له تأثير جوهري على البيانات المالية، قد حدث أو أن محتملا حدوثه، فإن على المدقق أن يعطى رأيا متحفظا أو يقدم تقريرا بعدم إبداء الرأي على البيانات المالية مستندا إلى التحديدات على نطاق التدقيق.**

37. **في حالة عدم استطاعة المدقق التأكد من كون عدم الالتزام قد حدث بسبب التحديدات المفروضة بموجب الظروف، وليس من قبل المنشأة ، فعليه دراسة تأثير مثل هذه الحالات على تقريره.**

*إلى السلطات النظامية والتنفيذية*

38. إن واجب السرية يمنع المدقق عادة من إبلاغ عدم الالتزام إلى الطرف الثالث. ومع ذلك فإن هناك حالات معينة يتم فيها تجاوز واجب السرية بموجب التشريع أو القانون أو المحاكم (مثلا في بعض الأقطار يتطلب من المدقق الإبلاغ عن عدم الالتزام الحاصل في المؤسسات المالية إلى السلطات الرقابية). في مثل هذه الظروف قد يحتاج المدقق إلى السعي للحصول على استشارة قانونية ، آخذا بعين الاعتبار مسؤولية المدقق تجاه المصلحة العامة.

**الانسحاب من مهمة المدقق**

39. قد يقرر المدقق بان الانسحاب من مهمة التدقيق ضروري عندما لا تقوم المنشأة باتخاذ الإجراءات التي يطلبها المدقق، والتي تعتبر ضرورية في مثل تلك الظروف، حتى لو لم يكن تأثير عدم الالتزام جوهرياً على البيانات المالية. ومن العوامل التي تؤثر على قرار المدقق، التورط الضمني للإدارات العليا في المنشأة والتي قد تؤثر على مصداقية الإقرارات المقدمة من الإدارة، وتأثيرات علاقة المدقق المستمرة مع المنشاة والوصول إلى هذا القرار، فان على المدقق أن يسعى للحصول على استشارة قانونية.

40. **طبقا لما جاء في (قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين ) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، فإن على المدقق الحالي إعلام المدقق المقترح، بناء على استفسار من المدقق المقترح، فيما إذا كانت هناك أية أسباب مهنية تحول دون قبول المدقق المقترح لمهمة تعيينه كمدقق.** ويعتمد مدى مناقشة شؤون العميل بين المدقق الحالي والمدقق المقترح على موافقة العميل بالسماح بهذه المناقشة، و/ أو المتطلبات القانونية أو السلوك المهني المطبقة في كل بلد والمتعلقة بهذا الإفصاح . وفى حالة وجود أسباب أو مسائل أخرى تحتاج إلى إفصاح، فإن المدقق الحالي سوف يعطى تفاصيل المعلومات ويناقش بحرية مع المدقق المقترح كافة الأمور ذات العلاقة بالتعيين الجديد، آخذا بعين الاعتبار القيود القانونية وقواعد السلوك المهني ومن ضمنها موافقة العميل. وفى حالة رفض العميل السماح بمناقشة شؤونه مع المدقق المقترح ، فأن هذه الحقيقة يجب أن يفصح عنها إلى المدقق المقترح.

## منظور القطاع العام

1. *تتضمن مهام التكليف بالتدقيق لعدة مشاريع في القطاع العام مسؤوليات رقابية إضافية تخص القوانين والأنظمة وحتى لو لم تتجاوز مسؤوليات المدقق تلك التي يمتلكها مدقق القطاع الخاص، فإن مسؤوليات إبداء الرأي قد تختلف حيث أن مدقق القطاع العام قد يكون ملزما بإبلاغ أمثلة عن عدم الالتزام إلى السلطات الحكومية أو الإفصاح عنها في تقريره . وبالنسبة إلى مشاريع القطاع العام فان لجنة القطاع العام قد أضافت الإرشادات الواردة في هذا المعيار الدولي للتدقيق إلى دراستها (3) الموسومة (تدقيق الالتزام مع السلطات – منظور القطاع العام).*

# ملحق

## مؤشرات باحتمال حدوث عدم الالتزام

أدناه أمثلة على أنواع المعلومات التي قد تستدعي انتباه المدقق والتي قد تشير إلى حدوث عدم التزام بالقوانين والأنظمة:

- التحقيق من قبل أحد الأقسام الحكومية أو دفع غرامات أو عقوبات.
- دفعات لخدمات غير محددة أو قروض إلى استشاريين أو أطراف ذات علاقة أو موظفين أو موظفين حكوميين.
- عمولات مبيعات أو أجور وكلاء والتي تظهر مرتفعة، مقارنة لتلك التي تدفع عادة لها من قبل المنشأة، أو الجهة القطاعية العائدة لها ، أو للخدمات المستلمة فعلا.
- مشتريات بأسعار أعلى أو اقل كثيرا عن سعر السوق.
- مدفوعات نقدية غير اعتيادية أو مشتريات مسددة بصك لحامله أو محولة إلى رقم حساب في المصرف.
- معاملات غير اعتيادية مع شركات مسجلة في مناطق معفاة من الضرائب (ملاذ ضريبي).
- دفعات لبضائع أو خدمات تسدد إلى دولة غير دولة منشأ البضاعة أو الخدمة.
- دفعات بدون مستندات تحويل خارجي أصولية.
- وجود نظام محاسبي لا يستطيع ، بسبب التصميم أو العفوية، أن يوفر مسار تدقيقي أو أدلة إثبات كافية.
- معاملات غير مصادق عليها، أو معاملات مسجلة بشكل غير مناسب.
- تعليقات وسائل الأعلام.